

نشرة صندوق النقد الدولي

الاقتصاد العالمي في ٢٠١٤

لاغارد: واصلوا التركيز على الوظائف والنمو

١٥ يناير ٢٠١٤



لاغارد: الأفق أكثر إشراقا، لكن تجاوز الأزمة لا يزال يتطلب جهدا متواصلا وكبيراً على صعيد السياسات، كما يتطلب التنسيق واختيار مزيج السياسات الصحيح (صورة: نادي الصحافة القومي)

• زاد زخم النمو العالمي في أواخر عام ٢٠١٣، ومن

المرجح تحقيق المزيد في ٢٠١٤

• الأولوية القصوى لصناع السياسات في ٢٠١٤ هي تعزيز التعافي العالمي الواهن

• العالم يستطيع توفير الكثير من الوظائف الإضافية قبل أن يبدأ في القلق من احتمالات التضخم

قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي إن المناخ الراهن يسوده التفاؤل، لكن الظروف تتطلب مواصلة التركيز على النمو القابل للاستمرار والوظائف المجزية.

وقالت السيدة لاغارد في الكلمة التي ألقته أمام جمهور في واشنطن العاصمة يوم ١٥ يناير الجاري إن الاقتصاد العالمي تجنب السيناريو الأسوأ على الإطلاق، بفضل الجهود التي بذلها صناع السياسات على مدار الخمس سنوات الماضية.

وقالت في كلمتها أمام نادي الصحافة القومي في العاصمة الأمريكية إن زخم النمو العالمي قد تحسن في النصف الأخير من ٢٠١٣، ومن المتوقع أن يزداد تحسناً في ٢٠١٤، وهو ما يرجع في معظمه إلى تحسن الأوضاع في الاقتصادات المتقدمة.

وذكرت السيدة لاغارد أن "الاتجاه العام إيجابي في مجمله، لكن النمو العالمي لا يزال شديد الانخفاض، وشديد الهشاشة، وشديد التباين. وأضافت أن هذا النمو "لا يكفي لتوفير فرص العمل لمن يحتاجونها والذين يتجاوز عددهم ٢٠٠ مليون نسمة حول العالم"، مشيرة إلى أن مزايا النمو تصل إلى عدد ضئيل للغاية من السكان في عدد كبير للغاية من البلدان.

وقالت السيدة لاغارد إن ٢٠١٤ هو عام فارق. ففيه الذكرى المئوية لبداية الحرب العالمية الأولى، والذكرى السبعين لمؤتمر بريتون وودز الذي شهد ميلاد صندوق النقد الدولي، والذكرى الخامسة والعشرين لسقوط جدار برلين.

وأشارت إلى أن العام "يشهد أيضا الذكرى السابعة لحالة الذعر التي اجتاحت الأسواق المالية وسرعان ما تحولت إلى أكبر كارثة اقتصادية عالمية منذ "الكساد الكبير".

وقالت السيدة لاغارد: "المناخ الراهن يسوده التفاؤل: فالصقيع الشديد ولى، والأفق الآن أكثر إشراقاً. وكلي أمل في أن يكون عام ٢٠١٤ عاما مهما من جانب آخر - عام تتحول فيه 'السنوات السبع العجاف'، من المنظور الاقتصادي، إلى 'سنوات سبع من الأداء القوي'. لكنها أضافت أن تجاوز الأزمة لا يزال يتطلب جهدا متواصلا وكبيراً على صعيد السياسات، كما يتطلب التنسيق والاختيار الصائب لمزيج السياسات الصحيح.

تصاعد مخاطر الانكماش

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، قالت السيدة لاغارد إن آفاق الاقتصاد محفوفة بمخاطر كبيرة. فمع بلوغ التضخم معدلات أقل مما يستهدفه كثير من البنوك المركزية، تتصاعد مخاطر الانكماش الذي يمكن أن يصبح كارثياً على مسيرة التعافي. وأضافت أنه "إذا كان التضخم هو الجني، فإن الانكماش هو الغول الذي يتعين محاربه بلا هوادة".

وذكرت أن الأسواق الصاعدة هي التي منعت انهيار الاقتصاد العالمي أثناء سنوات الأزمة المالية، حيث ساهمت مع البلدان النامية بثلاثة أرباع النمو العالمي على مدار الخمس سنوات الماضية.

لكن عددا متناميا من الأسواق الصاعدة بدأ اقتصاده يتباطأ مع تحول الدورة الاقتصادية، وهناك مخاطر ناشئة عن اضطرابات الأسواق المالية وتقلب التدفقات الرأسمالية.

تدعيم التعافي العالمي

قالت السيدة لاغارد إن النمو العالمي لا يزال محصورا في معدلاته المنخفضة، ولا يزال أدنى من معدله الممكن الذي يبلغ حوالي ٤%. وقالت: "هذا يعني أن العالم يمكن أن يوفر الكثير من الوظائف قبل أن يبدأ في القلق من احتمال خروج جني التضخم من الزجاجاة".

وقالت إن الموقف العالمي يشير إلى حتمية واحدة، وهي ضرورة مواصلة التركيز على السياسات اللازمة لتحقيق النمو القابل للاستمرار والوظائف المجزية. وأضافت إن "الأولوية القصوى في عام ٢٠١٤ هي أن ينجح صناع السياسات في تعزيز التعافي العالمي الواهن وجعله قابلا للاستمرار".

وفي **الاقتصادات المتقدمة** على وجه الخصوص، ينبغي ألا تتحول البنوك المركزية إلى سياسات نقدية أكثر تقليدية إلا عندما يصبح النمو القوي عميق الجذور. وينبغي للبلدان استخدام الحيز المتاح بفضل السياسات النقدية غير التقليدية لتطبيق الإصلاحات اللازمة حتى تنطلق مسيرة النمو وخلق الوظائف.

- لا شك أن النمو يواصل التحسن **في الولايات المتحدة**، يقوده الطلب الخاص ويدعمه تخفيف التقشف المالي في صفقة الميزانية الأخيرة. ومع ذلك، فمن الضروري تجنب السحب المتسرع للدعم النقدي والعودة إلى عملية الميزانية المعتادة.

- تواصل **منطقة اليورو** مسيرة التحول من الركود إلى التعافي، لكن النمو لا يزال غير متوازن، ولا تزال البطالة مرتفعة على نحو يثير القلق. وينبغي للحكومات أن تعجل بالإصلاحات لدعم المشاركة في سوق العمل وتعزيز القدرة التنافسية.
- وفي **اليابان**، يتمثل التحدي الراهن في الموافقة على تعديلات المالية العامة للمدى المتوسط والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتعزيز النمو.

ويجب على صناع السياسات في **الأسواق الصاعدة** توخي الحذر من أي بوادر للتجاوزات المالية، وخاصة ما يتخذ شكل فقاعات في أسعار الأصول أو زيادة مستمرة في الديون. وينبغي أن يعملوا على تقوية التنظيم المالي وتنفيذه حتى يتمكنوا من إدارة دورات الائتمان بشكل أفضل. كذلك يحتاج الكثير من هذه الأسواق إلى إجراء إصلاحات هيكلية لإطلاق إمكانات النمو.

وينبغي للبلدان منخفضة الدخل أن تبني دفاعات أقوى ضد الصدمات الخارجية المباشرة أو التابعة، وذلك بتعبئة مزيد من الإيرادات على سبيل المثال لا الحصر. كذلك ينبغي الاستمرار في تركيز الإنفاق على البرامج الاجتماعية المهمة ومشروعات البنية التحتية.

روح التعاون

وذكرت السيدة لاغارد بالزخم متعدد الأطراف الذي قاد إلى تأسيس صندوق النقد الدولي قائلة إن تحقيق التقدم يتطلب من العالم أن يتحلى اليوم بنفس هذه الروح التعاونية والتضامن العالمي. وذكرت أن الصندوق يمكنه القيام بدور بالغ القيمة باعتباره منبرا لهذا النوع من التعاون بالذات.

وفي هذا الصدد قالت السيدة لاغارد: "لا شك أننا قمنا بدورنا في رد الفعل الجماعي لمواجهة الأزمة - حيث قدمنا ١٥٤ التزاما جديدا بالإقراض ومساعدات فنية لنسبة ٩٠% من أعضاء الصندوق منذ بداية الأزمة في عام ٢٠٠٨، كما قدمنا أفضل مشورة ممكنة بشأن السياسات.

وأحد مواطن القوة التي تميزنا هو أننا ننظر إلى الصورة الأكبر - كيف تتوافق كل القطع المتحركة معا، وكيف يؤثر ما يحدث في أحد البلدان على الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقا."

روابط ذات صلة:

[طالع نص الكلمة](#) (بالإنجليزية)

[الإصلاحات ضرورية للنمو المطرد](#) (بالإنجليزية)

[جدول أعمال الصندوق يركز على النمو](#)

[بث صوتي: سياسات لصالح الجميع](#) (بالإنجليزية)